2015 34

SEYASAT

سياسات

دراسات

- **الخطابات الإعلامية بين السياسة والأخلاق في الفضائيات الحزبية الفلسطينية**
  (قراءة في قناتي «الأقصى» و «فلسطين اليوم»)
- **بين الانتفاضة والهبّة الجماهيرية، وعودة الروح الكفاحية**
- **المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على النظم السياسية في الدول العربية**
  (مصر - دراسة حالة)

مقالات

- **الآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية فلسطينياً وإسرائيلياً**
- **الهبة الشعبية تفتح طريقاً للخروج من فك أوسلو**

سياسات عامة

- **أثر التكنولوجيات الحديثة في توجيه السياسات العامة نحو ترقية الخدمة العمومية**

سياسة دولية

- **الهجرة واللجوء بين مصالح الدول المستضيفة والقانون الدولي**

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة 34 2015

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute of Public Policies

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

الآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية فلسطينياً وإسرائيلياً

رائد محمد حلس*

المقدمة

يعيش الشعب الفلسطيني مرحلةً حساسةً في مسيرة نضاله، تتمثل أبرز سماتها في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة وإعلانه عدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، في ظل أن إسرائيل لم تلتزم بها، واندلاع الهبة الجماهيرية في القدس وامتدادها إلى باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس ذلك فحسب فقد امتدت إلى مناطق فلسطينيي الداخل (مناطق الـ٤٨).

إن استمرار الهبة الجماهيرية والاشتباك مع الاحتلال الإسرائيلي بهذه الوتيرة المتسارعة، من المتوقع أن يلقي بظلاله على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني أصلاً حالة من الركود الاقتصادي قبل اندلاع هذه الهبة، وأن يتجلى تأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي في الخسائر التي تكبدها والخسائر المتوقعة في الفترة القادمة.

وفيما يلي استعراض للآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية الراهنة على الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي.

أولاً: الآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني

تشهد الأراضي الفلسطينية حالة من الركود الاقتصادي وتدهوراً غير مسبوق في النشاط الاقتصادي قبل اندلاع الهبة الجماهيرية الراهنة، نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي

* باحث وكاتب في الشؤون الاقتصادية.

في فرض حصار شديد على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧، وسيطرته على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها المنطقة "ج" والقدس الشرقية، وبناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات ومصادرة الأراضي، ومحاولات عزل القدس الشرقية ومقدساتها وتهويدها، بالإضافة إلى تحكم الاحتلال بمقدرات الشعب الفلسطيني من حدود وأراض زراعية وموارد طبيعية وأجواء، وتقطيع أوصاله وتقييد تجارته وحركته، ملحقاً بذلك الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.[١]

وإمعاناً في التعنت الإسرائيلي واستمرار سيطرته على الأجواء البرية والبحرية والجوية، ونواياه في خنق الاقتصاد الفلسطيني، تمادت إسرائيل في إجراءاتها القمعية الهادفة إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني، فشنت ثلاثة اعتداءات متتالية على قطاع غزة تكبد خلالها الاقتصاد الفلسطيني خسائر بشرية ومادية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تعميق المأزق الاقتصادي الفلسطيني، وارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر، وانخفاض الاستثمار، وزيادة العجز في الميزانية.

يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع والاعتداءات الإسرائيلية الثلاثة فتكت بقدرته على التصدير والإنتاج وحطمت بنيته التحتية، ولم تترك مجالاً لإعادة الإعمار أو الإنعاش الاقتصادي.[٢]

وحول الآثار الاقتصادية للهبة الجماهيرية على الاقتصاد الفلسطيني، من المتوقع أن تقوم إسرائيل بفرض عقوبات اقتصادية أو التهديد بفرضها للضغط على السلطة الفلسطينية لوقف هذه الهبة، وهذا الأسلوب تستخدمه إسرائيل في العادة في المواجهات التي سبقت تلك الهبة الجماهيرية.

وفي هذا السياق، من المهم لأي متابع ومهتم بالجوانب الاقتصادية التعرف إلى أوراق الضغط التي تمتلكها إسرائيل لتلحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة في حال تطبيقها، وهي على النحو الآتي:

- وقف تحويل إيرادات المقاصة.
- منع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل.
- عرقلة النشاط التجاري.
- الحصار الاقتصادي.
- تجميد المساعدات الدولية.

١. وقف تحويل إيرادات المقاصة

تشكل إيرادات المقاصة التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب برتوكول باريس الاقتصادي ١٩٩٤، مورداً رئيساً لإيرادات الموازنة العامة، إذ إن متوسط نسبة هذه الإيرادات يبلغ ٦٠٪- ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات الشهرية، وتغطي نسبة تتراوح بين ٤٥٪-٥٥٪ من إجمالي النفقات العامة،

أي أنها تغطي نحو نصف نفقات الموازنة العامة بما فيها النفقات التطويرية.[٣]

والواقع أن آلية تحصيل إيرادات المقاصة جعلت السلطة الوطنية الفلسطينية عرضةً ليس لاحتجاز إيراداتها فقط من إسرائيل، بل لاستمرار التهديد بالاحتجاز أيضاً، وفي حال قامت إسرائيل باحتجازها لن تتمكن السلطة من تأمين فاتورة الرواتب لموظفيها العموميين بشكل كامل خاصة أن إيرادات المقاصة تغطي فاتورة الرواتب العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ٥٠٪ من إنفاقها الحالي.

٢. منع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل

يعتبر تشغيل العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية إحدى الأوراق المهمة في تحكم إسرائيل بحجم النشاط الاقتصادي الفلسطيني ومعدلات البطالة تحديداً في الضفة الغربية، إذ إن جميع العاملين في إسرائيل هم من الضفة الغربية، حيث إن إسرائيل منعت دخول العاملين من قطاع غزة منذ انسحابها من القطاع في العام ٢٠٠٥،[٤] وقد بلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٥، والذي يغطي الفترة من شهر نيسان إلى شهر حزيران، ١١٢٢٠٠ عامل، من بينهم ٦١٣٠٠ يحملون تصاريح عمل، وهي وثيقة تمنحها سلطات الاحتلال للعامل، تمكنه من دخول المناطق الإسرائيلية والعمل فيها، و٣٧٦٠٠ عامل لا يحملون تصاريح، و١٣٣٠٠ عامل يحملون جوازات سفر أجنبية أو هوية إسرائيلية.[٥]

وبالتالي فإن إسرائيل تلعب دوراً أساسياً في استيعاب جزء لا بأس به من القوى العاملة الفلسطينية، وقد استطاعت استخدام ذلك كورقة ضغط اقتصادية لامتصاص الهبة الجماهيرية، من خلال منع عدد كبير من القوى العاملة في إسرائيل، وذلك بحجة عدم مقدرة العمال الفلسطينيين على الوصول إلى أماكن العمل في المناطق الإسرائيلية، أو بسبب الخوف على حياتهم واحتمال التعرض للاعتداء، وإما بسبب إغلاق المصالح الاقتصادية وضعف الإقبال عليها، وهذا يعني فقدان نحو ١,٤ مليار دولار سنوياً يتم ضخها في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة عن مستواه الحالي في الضفة الغربية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر، والضغط المادي الأكبر على السلطة الوطنية الفلسطينية، وإحراجها أمام العمال، خاصة أنه يقع على عاتقها توفير مصدر دخل يؤمن لهم على الأقل المستلزمات الأساسية للحياة.

٣. عرقلة التجارة الخارجية

بالنظر إلى إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية، نلاحظ أن غالبية الصادرات

السلعية تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطينية والسوق الإسرائيلية، إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو ٨١٪ من إجمالي الصادرات والتي بلغت قيمتها ١٤٨٧ مليون دولار خلال العام ٢٠١٤، بينما شكلت الواردات السلعية من إسرائيل ٧١٪ من إجمالي الواردات والتي بلغت ٤٤٨٧ مليون دولار خلال العام٢٠١٤ ،[٦] وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وقدرة السياسات الإسرائيلية الاقتصادية والتجارية على التأثير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطينية، والمتحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى إسرائيل.

وحسب آخر إحصائية للتجارة الخارجية الفلسطينية، نلاحظ أن إجمالي الصادرات السلعية بلغ ٨٤,١ مليون دولار خلال شهر آب ٢٠١٥، واستحوذت الصادرات السلعية إلى إسرائيل على نحو ٨٧,٩٪ من إجمالي الصادرات، وبلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية ٤٢٨,٧ مليون دولار خلال شهر آب ٢٠١٥ واستحوذت الواردات السلعية من إسرائيل على نحو ٥٣٪ من إجمالي الواردات.[٧]

يتضح مما سبق مدى تحكم إسرائيل في حركة النشاط التجاري، وذلك نتيجة طبيعية هيمنة الاحتلال الإسرائيلي الكامل على المعابر الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الفلسطيني أسيراً لإجراءات الاحتلال، وهذا يعني أن معظم السلع الأساسية والمواد الخام والوسيطة تأتي عبر الاستيراد من إسرائيل، لذلك فالآثار الاقتصادية لاستمرار الهبة الجماهيرية في هذا القطاع تنحصر في وقف حركة الاستيراد والتصدير.

وعليه، فإن وقف حركة الاستيراد سيتمخض عنها شلل غالبية الصناعات الفلسطينية، خاصة أن حجم التجارة الخارجية مع إسرائيل تشكل نحو نصف حجم الاقتصاد الفلسطيني، كما أن وقف تصدير البضائع الفلسطينية عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية يعني تراجعاً كبيراً للصناعات التصديرية، كون معظم الصادرات الفلسطينية تتم من خلال إسرائيل.[٨]

٤. الحصار الاقتصادي

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يمارس منهج الحصار الشامل تجاه الأراضي الفلسطينية، من خلال الإجراءات والتدابير الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يتخذها بدوافع وذرائع متنوعة وعلى رأسها الأمنية، وشملت هذه الإجراءات: إغلاق المعابر، إقامة الحواجز، بناء جدار

الفصل العنصري، الحصار الشامل على غزة، الاستيطان، السيطرة على الموارد الفلسطينية ونهبها (الأرض والمياه)، منع استغلال موارد مهمة مثل استخراج الغاز من شواطئ غزة والبوتاس من البحر الميت وزراعة الأغوار واستغلالها، الاعتداءات العسكرية المتكررة، حجز إيرادات المقاصة التي تجبيها لصالح السلطة، تدمير البنى التحتية، حظر الأنشطة الاقتصادية في المنطقة "ج" في الضفة الغربية، إنشاء منطقة عازلة داخل أراضي قطاع غزة وعلى امتداد الحدود مع إسرائيل، منع الصيادين من تجاوز ٣ أميال فقط للصيد، وغير ذلك من الممارسات المقصودة تجاه الأراضي الفلسطينية.[٩]

ومن المتوقع أن يلجأ الاحتلال الإسرائيلي إلى استخدام هذه الورقة (الحصار الاقتصادي) من أجل وقف هذه الهبة الجماهيرية، حيث تعتبر ورقة الحصار من أخطر الأوراق التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، خاصة أن الاحتلال الإسرائيلي يلجأ لاستخدام هذه الورقة في حالات الاشتباك والمواجهات، ولعل أبرز دليل على ذلك العدوان الأخير على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤، حينما استخدم الاحتلال ورقة الحصار الاقتصادي في وقف العدوان، والذي أظهر بوضوح مدى خطورة الابتزاز السياسي من خلال شروط وقف العدوان مقابل تخفيف الحصار المفروض والسماح بدخول المواد الغذائية وتحسين سبل العيش، وبالتالي تكمن الآثار الاقتصادية للهبة الجماهيرية الراهنة في أن تشترط إسرائيل وقف هذه الهبة مقابل تخفيف الحصار، وفي حال استمرار الهبة الجماهيرية لفترة أطول وتحولها إلى انتفاضة قد يتعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى تشديد الحصار الاقتصادي.

٥. تجميد المساعدات الأميركية

يأتي قرار تجميد تحويل ميزانية المساعدات الأميركية السنوية إلى السلطة الفلسطينية، لهذا العام، والتي تبلغ قيمتها ٣٧٠ مليون دولار، من مجلس الشيوخ الأميركي، على ضوء الأوضاع الأمنية في إسرائيل، حسب ما نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية،[١٠] ضمن أوراق الضغط التي تمارسها إسرائيل على السلطة الوطنية الفلسطينية لوقف الهبة الجماهيرية.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن قرار تجميد تحويل المساعدات السنوية إلى السلطة الفلسطينية ليس جديداً، فالولايات المتحدة الأميركية تستخدم المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية كورقة للضغط وتحقيق مآربها السياسية والتي تصب في مصلحة إسرائيل، وبالتالي فهي تقل وتزداد حسب الرضا الأميركي عن أداء

السلطة الفلسطينية، لذلك ظلت المساعدات الأميركية المقدمة للسلطة الفلسطينية مرهونة بمدى تجاوب السلطة مع رغبات واشنطن وتل أبيب.

خلاصة ما سبق، تمكّن من القول: إن استمرار الهبة الجماهيرية له آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة حجم الخسائر التي قد يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني عبر أوراق الضغط التي تمتلكها إسرائيل، وتستطيع من خلالها التأثير على الاقتصاد الفلسطيني وجعله عرضة للعديد من الأزمات والصدمات التي تؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي، مما سينعكس سلباً على مجمل حياة المواطنين.

ثانياً: الآثار المحتملة على الاقتصاد الإسرائيلي

تنحصر الآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية على الاقتصاد الإسرائيلي في حجم الخسائر التي سوف يتكبدها في حال استمرار عمليات الطعن والدهس وإطلاق النار، حيث كشفت تقارير اقتصادية إسرائيلية عن مدى الضرر الذي سيصيب الاقتصاد الإسرائيلي في حال استمرار الأحداث الجارية بالوتيرة نفسها.

وأشارت تلك التقارير إلى أن ثمن شهر من الانتفاضة سيكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر تقدر بنحو ٥ مليارات شيقل من الدخل القومي العام، وغالبيتها من القطاع السياحي نتيجة انخفاض الحجوز الفندقية بنسبة وصلت إلى ٥٠٪ من بداية شهر تشرين الأول ٢٠١٥، يضاف إلى ذلك الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الإسرائيلي جراء تحويل ٤ مليارات شيقل لميزانية الجيش، و١,٥ مليار شيقل نتيجة انخفاض دخل الحكومة من الضرائب.

وهناك تأثير آخر للهبة الجماهيرية على الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في الاختلال في نوع العمالة ومهاراتها، نتيجة منع عمال الضفة الغربية من العمل في إسرائيل، مما سيؤدي إلى حدوث إرباك في بعض القطاعات وتحديداً قطاع الإنشاءات، وفي حال قامت إسرائيل باستبدال العمالة الفلسطينية بعمالة من شرق آسيا، قد يخلق "فجوة مؤقتة" للعمالة، ومن ثم فروقاً في المهارات والأجور، وإن كان فرق الأجور في صالح عمالة شرق آسيا إلا أن عمالة شرق آسيا ستكبد الاقتصاد الإسرائيلي تكاليف إضافية تتمثل في توفير مساكن لهم، إضافة إلى أن الأجور التي سوف يتقاضونها سيتم تحويلها إلى بلدانهم.

ومن التأثيرات أيضاً على الاقتصاد الإسرائيلي، أنه في حالات الاشتباك والمواجهة مع الاحتلال تنشط المبادرات والحملات المحلية والدولية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والمستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية "مستوطنات غير شرعية"، مما يزيد من دائرة المقاطعة، وبالتالي إلحاق مزيد من

الخسائر بالاقتصاد الإسرائيلي.

ووفقاً لما سبق يتضح أن استمرار الهبة الجماهيرية له تداعياته على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال حجم الخسائر التي يتكبدها، وقد يدخل الاقتصاد الإسرائيلي في فترة ركود اقتصادي طفيف، ولكن إسرائيل تمتلك احتياطياً من عملة الدولار وصل في شهر أيلول ٢٠١٥ إلى قرابة ٩٠ مليار دولار، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً لإسرائيل وميزة لها ولاقتصادها، كون هذا الاحتياطي يعتبر مدخرات لها، ويمكّنها من الاستفادة منه في حالات الطوارئ، ويزيد من قدرة إسرائيل على تغطية نفقاتها الطارئة وتغطية الخسائر التي تكبدتها جراء اندلاع الهبة الجماهيرية.[١١]

ومن المتوقع أن تتزايد احتمالات تراكم الخسائر الاقتصادية لإسرائيل كلما طال أمد الهبة الجماهيرية، وستصبح الخسائر دورية إذا ما تم تطويرها إلى انتفاضة شاملة ومستمرة.

وعلى الرغم من أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي والتي من المحتمل أن ترتفع في حال استمرار الهبة الجماهيرية مدة أطول، فإن تأثير الهبة الجماهيرية على الاقتصاد الفلسطيني أكبر من الاقتصاد الإسرائيلي.

الأمر الذي يتطلب من الجانب الفلسطيني دراسة أبعاد الهبة الجماهيرية جيداً، وتحديد أهدافها، والعمل على زيادة تكلفة الاحتلال الإسرائيلي، من خلال الخطوات الآتية:

- دعم الحملات والمبادرات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات باعتبارها وسيلة من وسائل المقاومة الشعبية وخاصة أنها تكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر كبيرة.
- القيام بحملة إعلامية دولية لفضح الممارسات الإسرائيلية في المجال الاقتصادي ومخالفاتها للقوانين والتشريعات والأعراف الدولية ومخاطبة المؤسسات الاقتصادية والعالية والاتحادات والنقابات في مختلف دول العالم، من أجل شرح المعاناة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل – ولو على مستوى بعض الاتحادات والنقابات والمراكز التجارية الدولية.
- إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل والتعجيل بطرح ملف اتفاق باريس على المستوى الدولي.
- تفعيل خيار اللجوء لاقتصاد الصمود ليتناسب الوضع الاقتصادي مع الهبة الجماهيرية باعتبار أن اقتصاد الصمود هو الوجه الآخر للنضال السياسي.
- التوقف عن استيراد البضائع التي يمكن إنتاجها محلياً، وذلك لدعم المنتج المحلي، الأمر الذي سيترتب عليه الاعتماد على الذات وتوفير فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل وبالتالي انخفاض نسبة البطالة.

الهوامش

١ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٣، رام الله، ٢٠١٤، ص ٦.

٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، ٢٠١٥، ص١١.

٣ سيف الدين عودة، مخاطر العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، مجلة المرساة الاقتصادية، سلطة النقد الفلسطينية، العدد الثالث، رام الله، تشرين الأول، ٢٠١٤، ص٧.

٤ نفس المرجع السابق، ص٨.

٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، الربع الثاني، رام الله، ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps.

٦ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٤، رام الله، ٢٠١٥، ص٤٧–٤٨.

٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر آب ٢٠١٥/٨، رام الله، ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني : http://www.pcbs. gov.ps.

٨ سيف الدين عودة، مرجع سبق ذكره، ص٨.

٩ مازن العجلة، تحديات التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد ٤٤، غزة، ٢٠١٥، ص٣٥.

١٠ دنيا الوطن، واشنطن تجمد تحويل المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، رام الله، ٢٠١٥/١٠/٢٤، الموقع الإلكتروني: http://www. alwatanvoice.com.

١١ جريدة الاقتصادية، تصاعد الانتفاضة الثالثة يقود الاقتصاد الإسرائيلي للانهيار، ١٩ تشرين الأول ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني: http://www.eqtesadia.ps .